

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9324

الخميس، 18 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستينغينا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد بوانتغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيد شينو

## جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2631 (2022) (S/2023/340)

التقرير السابع والثلاثون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن

2107 (2013) (S/2023/341)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-14034 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2631(2022)(S/2023/340)

التقرير السابع والثلاثون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4

من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2023/341)

الرئيسية (تكلّم بالفرنسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

مقدمتي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة:

السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام

ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيدة خانم

لطيف، مؤسسة ومديرة منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/340

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2631 (2022)،

والوثيقة S/2023/341 التي تتضمن التقرير السابع والثلاثين للأمين

العام عن تنفيذ الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جينين هينيس - بلاسخت.

السيدة هينيس - بلاسخت (تكلّم بالإنكليزية): مع اقتراب

موعد التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

العراق، أود أن أعتنم هذه المناسبة للتأمل قليلاً، والأهم من ذلك للنظر

إلى المستقبل.

في الأشهر الماضية، حلل العديد من الأشخاص والكيانات

الأحداث التي هزت العراق قبل 20 عاماً، فضلاً عن التطورات التي

حدثت منذ ذلك الحين. وقليلون هم من ينكرون أنه كان طريقاً وعرّاً

جداً، طريقاً لم يشهد تراكم أوجه الضعف القائمة وحسب، الموروثة من

العقود السابقة، بل شهد أيضاً الكشف عن نقاط ضعف جديدة. وبينما

أقرّ كثيرون بأن العراق، عبر تاريخه، قد اجتاز بعض أحلك الأوقات،

فقد جادلوا أيضاً بأن دوافع عدم الاستقرار في الماضي القريب للبلد

ظلت في معظمها كما هي - دوافع مثل الفساد، وضعف الحوكمة،

ووجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة، والإفلات من العقاب،

والسياسة الفئوية، وسوء تقديم الخدمات، وعدم المساواة، والبطالة،

والاعتماد المفرط على النفط. ومن هذا المنطلق، تم أيضاً تسليط

الضوء على نطاق واسع على الإمكانيات الهائلة للعراق، وكذلك على

الرأي القائل بأن وقت العمل قد حان الآن، والتأكيد بذلك مجدداً على

أن المصادقة على الحكومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي قد

أتاحت فرصة حاسمة. إذاً فالسؤال هو: إلى أين وصلت الأمور الآن؟

كما ذكرت في آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في شباط/فبراير

(انظر S/PV.9253)، أظهرت الحكومة عزمها على معالجة عدد من

المسائل الملحة التي نكرتها للتو، ولا يزال ذلك صحيحاً. وهي تركز

على أولوياتها الأساسية وتحاول تجنب الانحرافات التي يمكن أن تهدد

بقلب الاستقرار السياسي السائد رأساً على عقب.

إلا أنها الأيام الأولى لها، بالطبع، وليست لدينا قدرة على التنبؤ

بالمجهول الذي يمكن أن يشمل ظهور عوامل إرباك محتملة. وكما

أشدد دائماً: إن ما نعرفه هو أن أي حكومة في هذا الوضع تحتاج وقتاً،

وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً بالفعل. وفي ظل قلة أو انعدام التسامح

مع العودة إلى الوضع الراهن الذي كان سائداً قبل تشرين الأول/

أكتوبر 2022، فإن الحقيقة القاسية هي أنه لا يوجد وقت نضيعه.

ومن ثم، لا يسعني إلا التشديد على ضرورة أن تبدي مجموعة واسعة

من الجهات الفاعلة التزاماً ثابتاً، وعلى أهمية تقديم المصلحة الوطنية

على مصلحة أي فرد أو حزب، وعلى الدور المهم لمؤسسات الدولة

التي تتمتع بالاستقلالية، وعلى الحاجة إلى حيز مدني فعال ويتمتع

بالتمكن والحماية.

في غضون ذلك، يواصل العراق الاعتماد على النفط ولا يزال القطاع العام هو أكبر جهة توظيف. وهذه الظواهر ليست جديدة بطبيعة الحال، ولكن كما قلت عدة مرات لا يمكن لذلك أن يستمر إلى أجل غير مسمى. إن التنويع الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية الرئيسية تبقى ضرورة ملحة. ونعم لا يمكن إنكار ذلك: سيشكل هذا تحدياً لأسباب مختلفة، بما في ذلك توقعات الجمهور. وبعد كل شيء، فبدلاً من تطوير قطاع خاص يولد فرصاً للعمل، اختارت الحكومات المتعاقبة الحل الأسهل - وهو إيجاد فرص عمل في القطاع العام "لإسكات" الاضطرابات المدنية. وقد أدى هذا إلى فاتورة أجور لا تستطيع أي دولة تحملها.

وإذ أقول ذلك، فإنني أود أيضاً أن أؤكد مرة أخرى إن جذور الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها لن تترسخ إذا خنقتها أعشاب المحسوبية والكسب غير المشروع. وكما ذكرت سابقاً، فإن لمؤسسات الدولة المستقلة أهمية بالغة. ولا يمكن لأي برنامج للتدريب أو بناء القدرات أو المساعدة التقنية أن يكافح الآثار السيئة للتدخل السياسي. والنبأ السار هو أن الحكومة اتخذت موقفاً صريحاً ضد الآثار السلبية للفساد، والتي نجمت عن النظام الذي أنشئ على مدى العقدين الماضيين. صحيح أن المصالح المكتسبة ستجعل الإصلاح المنهجي المطلوب مهمة شاقة بلا شك، ولكن لا بد من القيام به. وإذ أتكلم عن الإصلاحات، أود أن أنوه بالجهود التي تبذلها الحكومة لدفع العراق إلى الاقتراب من تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة. ومرة أخرى، لن يحدث ذلك بين عشية وضحاها. ولكن، من خلال إصدار جولات تراخيص جديدة والجهود المبذولة لحد من هدر الطاقة، بما في ذلك تصبيق الخناق على إحراق الغازات، يقترب تحقيق هذا الهدف الطموح بشكل متزايد.

وبالانتقال إلى كردستان، فقد أدت الخلافات بين الحزبين الحاكمين في الأشهر الأخيرة إلى دفع المنطقة إلى حافة الهاوية. وكان لدى الكثيرين أسباب وجيهة لوصف الحالة السياسية بأنها متهورة وغير مسؤولة على نحو متزايد. وفي حين أننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه

يحتل البرنامج الحكومي موقع الصدارة، حيث وقعت عليه كافة الأحزاب المؤتلفة في تحالف إدارة الدولة. بيد أن هذا لا يعني أنه لا توجد خلافات أو منازعات، كما هو الحال في البلدان الأخرى التي يحكمها ائتلاف. وبغية سدّ هوة الخلافات ومتابعة التنفيذ في المجالات ذات الأولوية، تعقد اجتماعات منتظمة بين الحكومة وأعضاء الائتلاف. إن الأمر بسيط للغاية: تتطلب الموازنة بين الآراء والمصالح المختلفة والمتعددة تسويات مستمرة.

فهل يعني هذا أن القوى المحركة والاتجاهات والآراء والتصورات من خارج الائتلاف غير ذات صلة؟ ليس الأمر كذلك بالطبع - فهي ذات صلة كبيرة في رأبي. وبعبارة أخرى، يجب السماح بأني يجري التفاعل السليم بين المعارضة والائتلاف، بما في ذلك من خلال المناقشات العلنية بين صانعي القرار والقادة السياسيين ورموز السلطة والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً. وكذلك، وبالنظر إلى التوازن الدقيق الذي يتطلبه النجاح في معالجة الأولويات الأساسية، بات من المهم أن يؤخذ في الاعتبار الأثر الأوسع المحتمل لقانون أو إجراء أو مقترح جديد، سواء انطلق من البرلمان أو الحكومة أو من جهة أخرى. هل سيعزز ذلك الأهداف الرئيسية أم من الممكن أن يتعارض معها؟ وهل سيسد ذلك هوة الخلافات بين الجماعات والمجتمعات المحلية أم يوسعها؟ وهل سيوحد الناس أم بالأحرى سيباعد بينهم؟ وبعبارة أخرى، ماذا ينبغي أن تكون الأولويات لكي نتحرر من دائرة الأزمات المتكررة؟ إن الحقيقة هي أن العراق لديه قائمة "مهام" مكتنزة، ولن تساعد الإجراءات الضيقة الأفق أو الحزبية في إنجازها.

ويجب أن تتاح الموارد اللازمة لتحويل أهداف معينة للحكومة إلى واقع، كتقديم الخدمات العامة الملائمة، مع إقرار الموازنة الاتحادية العامة. وهذا ما لم يحدث بعد، وتتجه كل الأنظار هذه الأيام إلى مجلس النواب العراقي. وغني عن القول إن الاتفاق على ميزانية فعالة، عاجلاً وليس آجلاً، أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك تنظيم انتخابات مجالس المحافظات التي طال انتظارها في موعدها، والتي تم الإعلان عنها الآن في موعد أقصاه 20 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إضفاء الطابع المؤسسي الهيكلي على العلاقات بين بغداد وأربيل. وسواء في سياق الميزانية أو المسائل المتعلقة بموارد النفط والغاز أو الأراضي المتنازع عليها أو تنفيذ اتفاق سنجار أو أي مسألة معلقة أخرى، يبقى من الضروري أن يتجاوز الجانبان التعاملات الظرفية.

وبالتأكيد على سنجار، لا يسعنا إلا أن نعرب عن خيبة أملنا لأنه لم يُحرز تقدم يذكر في تنفيذ اتفاق سنجار لعام 2020، على الرغم من الإعلانات المتكررة عن الالتزام به. ولتوضيح ما لا يحتاج إلى توضيح، فإن هذا الركود يساعد في إيجاد حيز أكبر للمفسدين من مختلف التوجهات والانتماءات لاستغلال الحالة لمآربهم الخاصة ويمنع الآلاف من أهالي سنجار النازحين من العودة إلى مناطقهم الأصلية. وللأسف، كان التصاعد الأخير في التوترات بين المجتمعات المحلية في سنجار قد أوجته إلى حد كبير بالمعلومات المضللة عبر الإنترنت التي تستهدف الطائفة الأيزيدية. وعمل القادة المحليون من جميع الأطراف بشكل جماعي للحد من تزايد التوترات. ولكن التحديات التي تواجه المصالحة ستستمر إلى أن تُتخذ خطوات ذات مغزى، بما في ذلك نحو إدارة موحدة وهيكل أمنية مستقرة وإعادة الإعمار. والآن، مع إدراج اتفاق سنجار لعام 2020 كأولوية واضحة في برنامج الحكومة، فقد حان الوقت لتنفيذه.

لا يزال التزام العراق الجدير بالثناء بكفالة عودة مواطنيه من شمال شرق سورية مثالا يُحتذى. وفي حين أنه من المتوقع عودة دفعات جديدة، فإن العمل جارٍ لإعادة إدماج العائدين السابقين في مناطقهم الأصلية أو السعي إلى تحقيق المساءلة بما يتماشى مع القوانين السارية، عند الاقتضاء. وكما نعلم جميعا، فإن عدد الحالات العراقية هائل، ولا يسعني إلا أن أؤكد على مدى أهمية مواصلة تقديم الدعم للعراق في هذا الصدد، وكذلك حاجة كل بلد لديه مواطنون في شمال شرق سورية أن يفعل الشيء نفسه من خلال إعادة مواطنيه. وبشكل عام، لا يزال إيجاد حلول دائمة للعائدين من شمال شرق سورية وجميع النازحين داخليا الآخرين أمرا ضروريا، وهو أمر مهم بشكل خاص بعد الإغلاق المفاجئ في نيسان/أبريل لمخيم في محافظة

كان من الممكن معالجة الخلافات المالية والإدارية والأمنية والانتخابية المعلقة منذ شهر، فإن الإرادة اللازمة للتوصل إلى حل توفيقى ظلت غائبة بشكل صارخ لفترة طويلة جدا. ومع ذلك، فإن الجهود المتكررة التي بذلها رئيس الإقليم، فضلا عن آخرين، لحمل الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات والاجتماع الأخير بين رئيس وزراء الإقليم ونائب رئيس الوزراء، أدت أخيرا إلى بعض الأنباء السارة. فبعد أكثر من ستة أشهر، اجتمع مجلس وزراء إقليم كردستان بالكامل يوم الأحد. وفي هذه المرحلة، لا يسعني إلا أن أعرب عن الأمل في أن تكثف الأطراف الآن جهودها وتتجاوز الخلافات وتعمل لمصلحة جميع الناس. ونظرة واحدة على تاريخ وجغرافية إقليم كردستان كافية لتبين مدى الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول مستدامة.

كما أن الانتخابات البرلمانية في الإقليم، والتي كان من المقرر إجراؤها في الأصل في تشرين الأول/أكتوبر 2022، تأخرت كثيرا. وبعد مشاورات مع جميع الأحزاب، حدد رئيس الإقليم الآن موعد الانتخابات في 18 تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر الأحزاب بأن الوقت عامل جوهري. وثمة حاجة ملحة إلى ضمان التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الانتخابية المعلقة. ومن شأن تأجيل آخر أن يضر بثقة الجمهور.

وفيما يتصل بالعلاقات بين بغداد وأربيل، ألاحظ أن الديناميات لا تزال توصف بأنها جيدة، ولكنها معقدة. ومن الواضح أن الصراعات السياسية الداخلية في إقليم كردستان لا تساعد، لأنها تؤثر أيضا على العلاقة مع الشركاء في بغداد. وفي 4 نيسان/أبريل، بعد حكم صادر عن الهيئة الدولية للتحكيم ومقرها باريس، وفي غياب قانون النفط والغاز الذي طال انتظاره، أعلنت بغداد وأربيل أنهما توصلتا إلى اتفاق مؤقت لیتسنی استئناف صادرات النفط عبر ميناء جيهان التركي. وفي 10 أيار/مايو، طلبت حكومة العراق من تركيا استئناف الصادرات، ولكنها لم تُستأنف حتى الآن. ومنذ إيقاف ضخ النفط في 25 آذار/مارس، من المحتمل أن تكون مئات الملايين من الدولارات من الإيرادات قد فقدت. وهنا، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية الحوكمة الاستباقية بهدف

مهمتها دعم الأنشطة في ذلك الصدد. وما زلنا ننتظر إحرار تقدم في استعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

وكنقطة أخيرة، أود أن أعود إلى نقطة ذكرتها في مستهل إحاطتي، وهي الحاجة إلى حيز مدني فعال ويتمتع بالتمكين والحماية. إن تيسير الإصغاء إلى عدد كبير من الأصوات المختلفة والسماح لها، بما فيها تلك التي لا توافق على القرارات السائدة أو تنتقدها، أمر صائب وضروري. ولذلك، أود أن أعرب عن أملنا الصادق في أن يتبنى قادة العراق وسلطاته علنا المشاركة المدنية، فضلا عن حرية التعبير، لتقادي تجدد الشعور بالعزلة وخيبة الأمل بين العراقيين، ولا سيما جيل الشباب والنساء. ولكي نكون واضحين، فإن المساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان أمور أساسية بنفس القدر لمنع تكرار دورات الأزمات.

في الختام، وكما أوضحنا مرارا، فإن العراق لديه إمكانات هائلة. ومن خلال الخطط الطموحة للحكومة - شريطة تنفيذها بالكامل - يمكن التصدي للعديد من عوامل عدم الاستقرار. وبطبيعة الحال، يمكن تقويض كل ذلك بسهولة، سواء عبر الفساد الذي لا رادع له أو التدخلات الداخلية أو الخارجية أو من خلال موجة هائلة من خيبة الأمل أو المساومات السياسية التي تعمل ضد الصالح العام. وما أقوله أساسا هو أن الوقت الحالي ليس وقت الشعور بالرضا عن الذات أو اعتبار اجتياز العراق لأصعب المراحل أمرا مسلما به. وآمل حقا أن يظل الجميع ملتزمين.

**الرئيسة (تكلت بالفرنسية):** أشكر السيدة هينيس - بلاسختارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لطيف.

**السيدة لطيف:** أشكركم على إتاحة الفرصة لي لإطلاعكم على أوضاع النساء والمجتمع المدني في العراق هذا الصباح.

أنا خانم لطيف، ممثلة منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد النساء، وهي منظمة عراقية غير ربحية تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين

نينوى. ومن الصعب السيطرة على النزوح الثانوي وهو يؤدي إلى مخاطر جديدة.

أريد أن أنتقل الآن إلى قضية أخرى، وهي المياه، التي تمثل حالة الطوارئ المناخية الأكثر أهمية بالنسبة للعراق. ويُقدر أنه بحلول عام 2035، سيكون لدى العراق القدرة على تلبية 15 في المائة فقط من احتياجاته المائية. وتبلغ نسبة التلوث في أ نهار العراق 90 في المائة ويعاني 7 ملايين شخص حاليا من انخفاض إمكانية الحصول على المياه. وأصبح ذلك عاملا كبيرا مضاعفا للتهديدات التي يتعرض لها استقرار العراق، ولذلك فإن الأولوية التي توليها الحكومة لمسألة الأمن المائي هي موضع ترحيب كبير. ويقال إنه يجري الإعداد لخطط تحديث واسع النطاق لأنظمة إدارة المياه في العراق. وسيكون ذلك بالغ الأهمية في تلبية المطالب الناشئة عن النمو السكاني والتحضّر. والتقاسم العادل للموارد بين جيران العراق مهم بنفس القدر. وإن كان الحصول على المياه منافسة، فإن الجميع يخسرون. وتوفر الإجراءات المحلية الجريئة والتعاون الإقليمي الوثيق الحل المجدي الوحيد. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أوجه الانتباه إلى حقيقة بسيطة، وهي أن العراق يتأثر بالتطورات الأمنية والاقتصادية والسياسية على الصعيد الإقليمي وسيستمر كذلك. ومن ثم، لا يمكنني أن أبالغ في التشديد على أهمية الجهود التي تبذلها الحكومة لتوسيع نطاق الدبلوماسية مع جيرانها وفيما بينهم في عدد من المجالات، من أمن الحدود والتجارة إلى تقاسم المياه وقضايا المناخ. وبطبيعة الحال، سيتوقف الاستقرار الإقليمي أيضا على احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحسن الجوار.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وتواصل السلطات العراقية، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية، جهودها لتحديد أماكن الشهود والأماكن المحتملة لدفن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى. وغني عن القول إننا نرحب بقرار رئيس الوزراء إنشاء لجنة مؤلفة من أعضاء من الوكالات الأمنية، برئاسة مديرية حقوق الإنسان في وزارة الدفاع،

بدون حماية من العنف وإلغاء التمييز، لا يمكن للنساء أن يشاركن مشاركة كاملة أو متساوية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي لا ينتهك فقط حقوق الإنسان الأساسية للنساء كما نصت عليها المعايير الدولية الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادق العراق عليها، بل ينتهك أيضاً قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن التي أكدت طوال أكثر من 20 عاماً على أهمية الترابط بين الحماية والمشاركة. وكما تحتل النساء المكانة التي يستحقها في جميع عمليات صنع القرار في البلد، يجب إنهاء العنف.

بناءً عليه، أُحْتَم على مجلس الأمن على دعوة الحكومة العراقية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الفتيات والنساء من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم الضحايا في الوصول إلى العدالة. وهذا يتطلب تبني مسودة قانون مناهضة العنف الأسري الذي تأخر صدوره كثيراً، وتعديل قانون العقوبات، ووقف محاولات تفسير أحكام قانون الأحوال الشخصية على أسس طائفية. وقد يكون تبني قانون العنف الأسري حلاً مهماً لآلاف الفتيات والنساء العراقيات اللواتي يتعرضن لهذا العنف بشكل يومي ومتزايد.

أحتكم أيضاً على دعوة حكومة العراق لتوفير ملاذات آمنة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الملاجئ التي تُدار من قبل المنظمات غير الحكومية. وهذا يشمل الدعم النفسي والاجتماعي والمعالجة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والقانوني وتأمين فرص تضمن مستقبلاً آمناً للضحايا.

أخيراً، ندعو الحكومة العراقية إلى تخصيص موازنة وتطبيق قانون دعم الضحايا الإيزيديات والمكونات الأخرى الذي اعتمد في آذار/مارس 2021.

أما على صعيد المشاركة السياسية للنساء، فإن 29 في المائة من أعضاء البرلمان العراقي هم من النساء اليوم، وهناك ثلاث وزيرات في مجلس الوزراء، وبينهن وزيرة المالية. في حين أن هذه خطوة أولى إيجابية، إلا أنه لا توجد إرادة سياسية حقيقية من جانب الأحزاب

والقضاء على التمييز على أساس الجنس وإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء. لقد أنشأت منظماتنا أول ملجأ مستقل للنساء من ضحايا العنف في العراق خلال عام 2002.

يشهد العراق حالياً تصاعد العنف ضد النساء في جميع المجالات، بما في ذلك استهداف الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان؛ حيث شُنَّت في الأشهر السابقة حملات عليهن في إقليم كردستان لاستخدامهن مصطلح "نوع الجنس". إن الأوضاع الخطيرة والهشة للنساء العراقيات، إلى جانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتمثيل غير الكافي والمقلق للنساء في عمليات اتخاذ القرار، يعني أن المساحة المتاحة للنساء لممارسة حقوقهن بالكامل وبحرية، محدودة للغاية.

وينبغي أن نشعر بالقلق جميعاً إزاء الوضع الحالي للنساء والفتيات في العراق. وستركز كلمتي اليوم على السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها التصدي بفعالية لثلاث قضايا رئيسية: أولاً، الحماية القانونية من العنف ضد النساء؛ ثانياً، المشاركة السياسية للنساء؛ ثالثاً، تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

بخصوص الحماية القانونية من العنف ضد النساء، ينتشر التمييز والعنف ضد النساء في العراق، حيث لا يكاد يمر يوم بدون ورود تقارير عن قتل وتشويه واستهداف النساء من قبل أفراد عائلاتهم، ببساطة بسبب جنسهن، إذ تزيد العنف الجنساني بنسبة 125 في المائة إلى أكثر من 22 000 حالة في العامين 2020 و 2021، كما أن أكثر من 75 في المائة من المعرضين لمخاطر هذا العنف هم من النساء والفتيات. لا تقتصر هذه الجرائم فقط على معدلاتها الإجمالية العالية، وإنما تثير طبيعة الجرائم المرتكبة قلقاً بالغاً. تُقتل النساء بدافع الشرف في مختلف أنحاء العراق لعدم التزامهن بالأعراف الاجتماعية، كما تتزايد جرائم الزواج المبكر والقسري وزنا المحارم. تحدث هذه الزيادة الحادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب إفلات الجناة من العقاب، ونقص توفير الخدمات للضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي ونقص الحماية القانونية لهن أو وصولهن إلى العدالة.

في الختام، أود القول إن العراق في طور البناء. وبدلاً من إرسال قوات عسكرية، أدعو مجلس الأمن إلى مساعدة العراقيين في بناء وطنهم من جديد، وإرسال خبراء ومختصين وتدريب الشباب ليساهموا في محاربة الفساد وبناء دولة رشيدة. وعليه أن يحدث العراق على إشراك النساء في القرارات السياسية وضمان وجودهن على طاولة المفاوضات.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيدة لطيف على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخت على إحاطتها الشاملة وأشكر السيدة لطيف على إحاطتها بشأن حالة النساء والفتيات.

رحبت الولايات المتحدة بمشاركة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية المعقود في آذار/مارس، حيث أعلن أن حكومة العراق تسعى جاهدة لتلبية مطالب الشعب العراقي وتطلعاته، وأن مكافحة الفساد تأتي على رأس قائمة أولويات الحكومة. كما أحطنا علماً على نحو إيجابي بتركيز رئيس الوزراء على تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة، وأثلج صدرنا كثيراً تأكيداً على تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً.

ونشجع حكومة العراق على مواصلة التزامها بتلك الإصلاحات الأساسية. ومنذ تشكيل الحكومة، شهدنا خطوات كبيرة صوب الاستقرار والازدهار. لكن الرغبة في التغيير هائلة بين شباب العراق النشط - الرجال والنساء، الذين يستحقون الحصول على فرصة اقتصادية وحكومة فعالة كأساس لتحقيق تطلعاتهم.

ونشجع العراق على العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للتأكد من إجراء هذه الإصلاحات. فالبعثة في وضع يؤهلها لمساعدته في مواجهة جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة تغير المناخ وإصلاح الحكومة.

السياسية لضمان المشاركة الفعالة للنساء في جميع العمليات. لا نريد زيادة الأعداد فقط، بل نريد نوعية المشاركة والتأثير على صنع القرار السياسي والمفاوضات. فبكل بساطة، وبدون وجود النساء على الطاولة، ستظل القرارات السياسية حكرًا على الذكور، وستترك النساء وحقوقهن واحتياجاتهن دون أي تمثيل ذي مغزى في صنع القرار السياسي.

لذلك، أطلب مجلس الأمن بالضغط على الحكومة العراقية لإعادة إنشاء آلية وطنية للمرأة، مجلس أو وزارة، ذات موارد بشرية فاعلة، وتخصيص موازنة كافية لتنفيذ خطة العمل الوطنية عملاً بالقرار 1325 (2000).

وبخصوص تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تؤدي الأمم المتحدة دوراً مهماً في تقديم المساعدات والدعوة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان للنساء، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة الكاملة والأمنة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام والعمليات السياسية في العراق.

مع تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من الأهمية بمكان تعزيز مهامها ومسؤولياتها للنهوض بالنساء والسلام والأمن. وأحث مجلس الأمن، بشكل خاص، على أن يكون صريحاً وواضحاً في دعوة البعثة إلى دعم مشاركة النساء في جميع عمليات صنع القرار والعمليات السياسية لرصد الانتهاكات والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وغيرهن من القيادات النسائية والإبلاغ عنها، والتواصل بانتظام وبشكل هادف مع المجتمع المدني العراقي لضمان أن تكون آراؤهن مفيدة لعملها في البلد. وعلى البعثة تقديم الدعم اللازم للحكومة العراقية في مجال الإصلاح القضائي والقانوني لضمان حماية حقوق النساء ودعم المنظمات النسوية ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. أخيراً، على مجلس الأمن حث الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة على تضمين معلومات مفصلة عن قضايا النساء والسلام والأمن في إحاطاتها المستقبلية، كما هو مطلوب من قبل مجلس الأمن عملاً بالقرارين 2122 (2013) و 2242 (2015).

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الشاملة للغاية، كما أشكر السيدة لطيف على إحاطتها. وأرحب بحضور ممثل العراق في القاعة اليوم.

أود اليوم أن أبعث بثلاث رسائل. أولا وقبل كل شيء، ترحب فرنسا بالدور الإيجابي الذي يضطلع به العراق على الصعيد الإقليمي. فقد مكنت مساعي العراق الحميدة من تيسير التقارب بين دولتين رئيسيتين في المنطقة، هما المملكة العربية السعودية وإيران. وتؤيد فرنسا أي مبادرة يمكن أن تُسهم بشكل ملموس في تخفيف حدة التوترات وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الصدد، تأتي الحاجة إلى تعزيز الحوار في المنطقة في صميم إنشاء صيغة بغداد.

وكما نعلم، يشكّل الحوار الإقليمي خطوة أولى أساسية نحو تنفيذ مشاريع مشتركة، من شأنها تعزيز التكامل الاقتصادي للمنطقة والتمكين، على وجه الخصوص، من التصدي للتحديات المناخية والبيئية التي تواجه المنطقة. وتؤكد فرنسا من جديد أهمية التعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. ونشجع الدولتين على مواصلة حوارهما بشأن هذا الموضوع.

وتدين فرنسا بشدة جميع انتهاكات السيادة العراقية. فالعراق ليس مكانا لتصفية الحسابات بين بلدان المنطقة. وندعو الجهات الفاعلة المعنية إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

ثانيا، ترحب فرنسا بما تبذله الحكومة العراقية من جهود لتنفيذ الإصلاحات التي ينتظرها الشعب العراقي وتدعو إلى الاستمرار في بذلها. ولا تكتفي هذه الجهود أهمية على الساحة الاقتصادية فحسب، بل أيضا في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ويقع على عاتق شركاء العراق مسؤولية دعم البلد فيما ينفذ الإصلاحات الضرورية. ولهذا السبب، يلزم اعتماد موازنة اتحادية.

ونرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذها العراق لمكافحة آثار تغير المناخ. وقد بين مؤتمر المناخ الذي عُقد في البصرة في 13 آذار/

ونشجع العراق وبعثة الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهود جماعية لدعم أفراد الأقليات الدينية والعرقية في العراق. ويسرنا أن نرى العراق يتخذ خطوات لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ونشجع البعثة العراق على دعم التنفيذ الكامل لاتفاق سنجار، فضلا عن كفالة حصول من سقطوا ضحايا لوحشية داعش على التعويض الذي يستحقونه دون الحاجة إلى استيفاء معايير إثبات مرهقة.

ونشجع جيران العراق على أن يسهموا إسهاما إيجابيا في تحقيق استقرار العراق وازدهاره. وتنظر الولايات المتحدة إلى العراق على أنه حجر زاوية في قوس الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، يجب أن تُحترم سيادته. وسيعزز التكامل والتعاون الإقليميان في مجالات الطاقة والمياه والبيئة والتجارة أمن الجميع وسيهيئان أيضا فرصا جديدة للنمو الاقتصادي.

إن الولايات المتحدة ستقف جنبا إلى جنب مع جميع العراقيين بينما يواصلون جهودهم التي تكلفهم تضحيات كبيرة لكفالة أن تكون هزيمة داعش دائمة. وستواصل الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد داعش تقديم الدعم لهذا الجهد البالغ الأهمية بناء على دعوة من الحكومة العراقية.

ويكمن أحد العناصر الأساسية لهزيمة داعش في تفكيك شبكات التنظيم والتجنيد وتغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف، لا سيما تلك التي تستهدف الأطفال في مخيمات النازحين في سورية. ونشيد بما يبذله العراق من جهود لإعادة العراقيين إلى ديارهم، وأغلبهم من النساء والأطفال من مخيم الهول، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعادة رعاياها في العراق وسورية إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. كما ندعوها إلى محاكمتهم عند الاقتضاء.

في الختام، أود أن أعبر عن حرصنا على تجديد ولاية البعثة في هذا الشهر حتى تتمكن من مواصلة تقديم الدعم المجدي للعراق بينما يكتسب البلد زخما في انتقاله من النزاع إلى السلام والازدهار. وقد عممنا، بصفتنا القائم على الصياغة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، المسودة الأولى للولاية ونطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس في إطار مفاوضات بناءة.

اضطلعت الحكومة العراقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بجهود نشطة وفعالة في مجال الحوكمة، حيث اتخذت تدابير عملية لمكافحة الفساد وإيجاد فرص العمل وكفالة تطبيق الحوكمة وتوفير الخدمات العامة، محققة بذلك نتائج إيجابية، وهو ما تشيد به الصين. وندعم جميع الفصائل العراقية التي تعزز التضامن والتعاون وتبذل جهودا متواصلة لتحسين سبل عيش الناس ورفاههم والحفاظ على السلام والاستقرار. ونأمل أن تواصل حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تعزيز الحوار والتشاور حول المسائل غير المحسومة سعيا وراء إيجاد حلول مستدامة.

منذ فترة، تواصل فلور داعش إحداهن قلاقل في العراق. وبنبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في دعمه الثابت لجهود العراق في مجال مكافحة الإرهاب.

يتمتع العراق، بفضل موقعه الاستراتيجي وتنوعه العرقي والديني، بمكانة فريدة في التعاون الإقليمي، وقد بذل مؤخرا جهودا كبيرة لتحسين العلاقات مع بلدان المنطقة وتعزيز التضامن والتعاون والاستجابة للتحديات بشكل مشترك. ونقدر هذا الجهد ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، تقديم المساعدة البناءة للبلد.

وقد زار الأمين العام غوتيريش العراق في آذار/مارس من هذا العام وأجرى حوارات مكثفة ومتعمقة مع جميع الأطراف في البلد، مما يدل على دعم الأمم المتحدة الثابت للشعب العراقي. وترحب الصين بذلك وتدعم المساعدة المستمرة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للشعب العراقي. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى التحسن المطرد في الحالة وتنامي قدرة الحكومة العراقية، نأمل في إجراء استعراض استراتيجي مستقل للبعثة يتوافق تماما مع آراء الحكومة العراقية ويقف بدقة على الحالة على أرض الواقع ويقوم بعمل البعثة بشكل منهجي ويخرج بتوصيات بشأن كيفية تبسيط ولاية البعثة وتحسينها وترشيد الموارد المخصصة لها حتى تتمكن من القيام بعملها بشكل أفضل وأداء دورها على أساس الديناميات المحلية واحتياجات الشعب العراقي.

مارس التزام رئيس الوزراء، السوداني، بالتصدي للتحديات المناخية الجسيمة التي تواجه العراق. وفي 24 آذار/مارس، أصبح العراق أول بلد في الشرق الأوسط ينضم إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. ونشجع السلطات العراقية على مواصلة هذه الجهود. وندعو المجتمع الدولي إلى مسانبتها. ونظرا لتأثير تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين، فإن من مسؤوليتنا الجماعية مساعدة العراق على توقع آثار تغير المناخ.

وتشجع فرنسا العراق أيضا على السعي إلى إجراء حوار بناء بين بغداد وأربيل، لا سيما فيما يتعلق بالأمن وتقاسم عائدات النفط. ومن الضروري تماما إحياء التعاون بين السلطات الاتحادية ومنطقة الحكم الذاتي، ونحن على استعداد لتيسير هذه التبادلات.

ثالثا، أود أن أعرب، باسم فرنسا، عن تضامننا ودعمنا بمناسبة الجنازات التي نظمت مؤخرا لتشييع العشرات من ضحايا داعش، ذلك التنظيم الإرهابي الذي يواصل العراق خوض معركة شجاعة ضده. وفي هذا الصدد، تود فرنسا أن تشيد بالعمل الذي يضطلع به "فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" وتذكر بأن مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم داعش تتطلب تعاونًا فعالًا بين فريق التحقيق والحكومة العراقية. وستواصل فرنسا، إلى جانب شركائها في التحالف الدولي ضد داعش، الوقوف إلى جانب العراق في كفاحه ضد الإرهاب، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد، ما دام ذلك ضروريا وما دام العراق يطلب ذلك.

أخيرا، بينما يستعد مجلس الأمن لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أود أن أعرب عن دعم فرنسا الكامل للإجراءات التي تتخذها البعثة وللعمل الرائع الذي تضطلع به ممثليها الخاصة وكامل فريقها.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس - بلاسختارت والسيدة لطيف على إحاطتهما. ونرحب بالمثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

أدت إلى الاتفاق المؤقت في 4 نيسان/أبريل على استئناف صادرات النفط. ونحث كلا الطرفين على اعتنام المناخ الإيجابي الذي يتهيأ لضمان التوصل إلى اتفاق أكثر دواما. ونشيد بتلك التطورات السياسية والاقتصادية بوصفها فوائد ملموسة ومحسوسة ناجمة عن الجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل تهيئة بيئة سياسية مستقرة يمكن فيها للعراقيين أن يزدهروا وينموا وينتفعوا بفوائد السلام.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني، تنوه غابون وغانا وموزمبيق إلى الإشارة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/340) إلى انخفاض عام في الهجمات المنسوبة إلى داعش في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. ولكن يظل يساورنا قلق بالغ إزاء التهديد المستمر من داعش وغيره من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة في العراق. فالإلى جانب انتشار الأسلحة في المنطقة، يظل داعش وغيره من الجماعات المتطرفة يشكلون تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. لذلك تدعم المجموعة جهود قوات الأمن العراقية لضمان هزيمة داعش هزيمة دائمة وتؤكد على أهمية مكافحة الإرهاب، مع احترام سيادة العراق ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه.

وعلى الصعيد الإقليمي، نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الحكومة العراقية لتعزيز سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية والنهوض بالتعاون الاقتصادي. وننوه مع الارتياح بمختلف الزيارات والاجتماعات التي أجرتها الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع البلدان المجاورة والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، بمن فيهم الأمين العام. وهذا، في رأينا، تعبير لا لبس فيه عن الاستعداد للنهوض بجدول أعمال للسياسة الخارجية يركز على تحقيق السلام والاستقرار في العراق وفي المنطقة بأسرها. وتشارك المجموعة في الثناء العلني الدولي على الحكومة العراقية لدورها في إبرام اتفاق بكين بين إيران والمملكة العربية السعودية، وهو جهد دبلوماسي له تداعيات مهمة نحو الانفراج الإقليمي في الشرق الأوسط وما وراءه. وعلى الرغم من أن الحوار الإقليمي في حد ذاته لا يمكن أن يتغلب على عقود من الاستقطاب والعداوات التي أدت إلى النزاع والدمار في العراق،

السيد أفونسو (موزمبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي، موزمبيق. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطتها التي تناولت التطورات في العراق. ونعرب عن تقديرنا للسيدة خانم لطيف، مؤسسة ومديرة منظمة أسودا لمكافحة العنف ضد المرأة، ونشكرها على شهادتها الهامة. كما نعرب عن تقديرنا لمشاركة الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

ومما يبعث على الأمل لدى مجموعة الدول الأفريقية الثلاث التزام حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بتنفيذ برنامج الإصلاح، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وإيجاد فرص العمل وتحسين تقديم الخدمات العامة. كما نحيط علما بموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية للفترة من 2023 إلى 2025 واستمرار مجلس النواب في النظر فيه. ونعرب عن تفاؤلنا بأن مجلس النواب سيتمكن قريبا من الاتفاق على الميزانية، التي ستكون أساسية لتنفيذ أولويات الحكومة. وفي سياق مماثل، نشيد بقرار الحكومة إجراء انتخابات مجالس المحافظات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. ونعتبر ذلك التدبير علامة هامة على استمرار قوة مسيرة العراق الديمقراطية وقدرتها على الصمود.

وفي هذا السياق، نحث على إجراء مشاورات مثمرة بين مجلس الوزراء والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. كما تحث المجموعة على المشاركة النشطة لجميع شرائح المجتمع العراقي، بما في ذلك النساء والشباب وممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين. فذلك أمر أساسي لبناء توافق في الآراء وإضفاء الشرعية على العملية الانتخابية ونتائجها.

واستمرار المسار نحو استقرار العراق كذلك دالة لمعالجة المسائل المتعلقة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. لذلك نرحب المجموعة بالتقدم الذي أحرز في المشاورات بين بغداد وأربيل في حل النزاعات المتعلقة بتقاسم الإيرادات وإدارة الهيدروكربونات، والتي

وفي الختام، نكرر، نحن أعضاء المجموعة، دعمنا القوي لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الالتزام بدعم حكومة العراق وشعبه.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخارت على إحاطتها المفصلة، والسيدة لطيف على طرح وجهات نظرها الهامة وأفكارها الثاقبة القيمة على الطاولة. كما أرحب بالمثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

تشعر مالطة بالتشجيع إزاء التزام حكومة العراق ببناء بلد ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء. ونؤيد بقوة برنامج الإصلاح الحكومي الذي يسعى إلى التصدي للفساد، وتحسين الخدمات العامة، وتنويع الاقتصاد، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى الاعتماد السريع للميزانية الاتحادية لضمان أن تتمكن الحكومة من تنفيذ برنامجها الطموح. إن الرقابة السياسية الشاملة والعمليات الانتخابية عنصران حيويان لبيئة ديمقراطية سلمية ومستقرة. والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات سلك القضاء، وكذلك في انتخابات مجالس المحافظات، جهود حاسمة. بالإضافة إلى ذلك، بينما نشيد بالمدفوعات الأولى المقدمة للناجيات الأيزيديات، فإننا نحث على إلغاء المتطلبات الإضافية المفروضة على الناجيات لتقديم شكاوى جنائية. وعلى الجبهة السياسية، نرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة العديد من المسائل العالقة، بما في ذلك التزام حكومة إقليم كردستان بإجراء انتخابات برلمانية إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر. كما نرحب بخطط الحكومة الاتحادية لإجراء انتخابات مجالس المحافظات قبل نهاية عام 2023. ومن الضروري ضمان احتفاظ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باستقلاليتها وتزويدها بميزانية كافية وإطار زمني لتنظيم الانتخابات.

ونشيد بالدور الإيجابي الذي يضطلع به العراق في المنطقة. ونرحب على وجه الخصوص بجهوده الدبلوماسية لتعزيز الاستقرار، بما في ذلك من خلال مشاركته وتيسيره للحوار مع الشركاء الإقليميين.

فإنه بالتأكيد نقطة انطلاق هامة في تخفيف حدة التوترات وتعزيز بيئة مؤاتية للسلام والتسامح لصالح الشرق الأوسط الكبير.

ونقدر الدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم العراق للتغلب على تحدياته السياسية والإنسانية والإنمائية التي لا تعد ولا تحصى. ونرحب بالمساعدة الانتخابية المستمرة التي تقدمها البعثة إلى السلطات الاتحادية والإقليمية في العراق والمسؤولين من المؤسسات الانتخابية وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بالانتخابات. وتلك مهمة أساسية للاستقرار السياسي الطويل الأجل وقدرة الدولة العراقية على النقاء.

وعلى الجبهة الإنسانية، تشيد المجموعة بالتحسن العام في الحالة الإنسانية في العراق، على الرغم من أن العودة إلى المناطق الأصلية لا تزال بطيئة، في رأينا. وإذ ننوه إلى التحديات المستمرة في توطين المشردين داخليا في العراق، فإننا نتطلع إلى سماع المزيد في التقارير المقبلة عن نتائج تدابير الخطة الوطنية لحكومة العراق للإدماج وإعادة التوطين، فضلا عن برنامج عمل الأمين العام بشأن التشرذم الداخلي، والعراق بلد رائد في ذلك.

وتشارك المجموعة البلدان الأخرى في التعبير عن مخاوفها بشأن تزايد أوجه ضعف العراق إزاء تغير المناخ. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حدوث فيضانات شديدة أثرت على أجزاء عدة من البلد، بما في ذلك إقليم كردستان والعاصمة بغداد، فضلا عن تفاقم التصحر والاختفاء السريع للأراضي الصالحة للزراعة. وفي هذا السياق، تشجع المجموعة بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة التجارب المبتكرة المتعلقة بالموارد المائية. وتشكل زيادة تواتر الأزمات المرتبطة بالمناخ عاملاً مضاعفاً للخطر، لأنها تزيد من خطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي والنزوح والهجرة القسرية وما يتصل بذلك من عدم استقرار. وتلك هي الحجة التي قدمتها المجموعة لصالح إبراز مكانة المجلس في معالجة المناخ والسلام والأمن.

وفي الختام، نسلط الضوء مرة أخرى على دعمنا الثابت لجهود حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة لتعزيز الاستقرار والسلام والازدهار من أجل مستقبل جميع العراقيين. وننتقل إلى المشاركة البناءة في الأيام المقبلة لضمان التجديد السلس لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسخت على إحاطتها، والسيدة لطيف على أفكارها الثاقبة بشأن حالة المرأة في العراق.

لقد انقضت سبعة أشهر منذ تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، ونحن نقر بالتزام العراق الثابت بضمان مستقبل سلمي وآمن ومزدهر لجميع مواطنيه. مع ذلك، وكما سمعنا، لا تزال هناك تحديات، وهي تتطلب إجراءات قوية من خلال القيادة الشاملة. ونؤيد بقوة خطة الإصلاح الحكومي لمكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة، وتنويع الاقتصاد للحد من الاعتماد الشديد على عائدات النفط، ورعاية أضعف الفئات، وخاصة العراقيين العائدين والمشردين داخليا. ويتطلب التنفيذ الناجح لتلك السياسات تصميم وتعاون جميع القادة السياسيين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل الصالح العام والتغلب على المصالح والسياسات الفئوية. واعتماد مشروع الميزانية خطوة حيوية وجديرة بالترحيب نحو تحقيق تلك الإصلاحات، ونحث مجلس النواب على التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية في أقرب وقت ممكن، مع الوفاء بمسؤولياته الرقابية.

ويجب أن تظل حقوق الإنسان في صميم جهود الإصلاح، ونحن نقدر التزام الحكومة بضمان المشاركة الكاملة والهادفة والمجدية للمرأة في عمليات صنع القرار وفي القوة العاملة وفي المجتمع بأسره. ولكن الالتزامات ليست كافية، بل يلزم تنفيذها بالكامل لكي تكون مجدية. يعد إنشاء جمعية مخصصة للقاضيات في العراق خطوة إيجابية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في سلك القضاء العراقي. ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة عملها على تعويض الناجيات المستحقات للحصول على تعويض بموجب قانون الناجيات الأيزيديات. ويحتاج العراق إلى حيز مدني هادف وقوي من أجل مجتمع ديمقراطي صحي.

وندعو جميع الدول، ولا سيما البلدان المجاورة، إلى احترام ودعم سيادة العراق وسلامته الإقليمية وعملياته السياسية الديمقراطية. واحترام تلك المبادئ ضروري لتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما نشدد على ضرورة مكافحة الإرهاب وهجمات داعش المتكررة وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونعرب عن دعمنا الثابت لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتشدد مالطة على أهمية احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. ونرحب ببدء عملية اختيار مجلس مفوضين جديد للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. ونرحب أيضا بتوقيع الحكومة على خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الحشد الشعبي. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الجسيمة الـ 22 المرتكبة ضد الأطفال، والإصابات المدنية الـ 61 التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة، وارتفاع معدل الإصابات التي سببتها المتفجرات من مخلفات الحرب.

وتشدد مالطة على أهمية التصدي لتغير المناخ والأمن في العراق، البلد الذي هو خامس أكثر البلدان تضررا من تغير المناخ. ونقر بالجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من آثاره السلبية ونردد دعوة الأمين العام إلى زيادة الجهود الدولية والإقليمية لمعالجة ندرة المياه وأبعادها الجنسانية. وبينما نرحب بتحسين الحالة الإنسانية العامة، فإننا نحيط علما بالتحديث الأخير لأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني (انظر S/2023/340)، الذي ينص على أن ما يقرب من مليون من المشردين داخليا والعائدين لا يزالون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية بطيئة، بسبب الافتقار إلى الخدمات الأساسية ومحدودية فرص كسب العيش والشواغل المتعلقة بالسلامة. وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نرى قيام الحكومة بإغلاق مخيمات المشردين داخليا من جانب واحد، الأمر الذي يترتب عليه عواقب إنسانية سلبية. ونكرر دعوتنا إلى أن تكون عودة المشردين داخليا آمنة وطوعية وكريمة وبالتوافق. ونلاحظ أيضا مع القلق التحديات التي يشكلها الأمن الغذائي في العراق ونحث الشركاء الإقليميين والدوليين على ضمان أن يظل برنامج الأغذية العالمي مجهزا لمواصلة تقديم دعمه في البلد.

قبل عشرين عاماً، اجتمع المجلس بناء على طلب حركة بلدان عدم الانحياز لمناقشة الحالة في العراق في أعقاب الغزو. لقد كانت تلك جلسة شاركت فيها البرازيل. وفي ذلك الحدث أعرب الوفد البرازيلي عن أسفه لعدم إفساح المجال لإيجاد حل سلمي للحالة في العراق (انظر S/PV.4726). وحذرنا أيضاً من المخاطر التي تتعرض لها سلطة المجلس بسبب خروجه عن قواعدنا المتعلقة بنظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة. لقد أشرنا بحق إلى أن الحالة قد اكتسبت بعداً يتجاوز النزاع نفسه وربما تكون له آثار سلبية وطويلة المدى على أعمال الأمم المتحدة. وذلك ما حدث - بكل آثاره القانونية والسياسية الهائلة. تجدر الإشارة إلى أن ذلك قد حدث في وقت كان فيه المجتمع الدولي مفعماً بالأمل والثقة في نظام جديد محوره أمم متحدة متينة وفاعلة. بيد أن عام 2003 هذا سيسجل في أسفل منحنى تاريخنا الجماعي، حيث كانت الحالة في العراق مزرية إلى حد تعين فيه على الأمم المتحدة الذهاب إلى البلد لتقديم المساعدة إلى السكان والمساعدة في تنظيم الانتخابات في أقصر مدى زمني ممكن. ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة، بقيامها بذلك، كان ينظر إليها على أنها داعمة للعملية العسكرية ما جعلها هدفاً أيضاً. فبعد خمسة أشهر فقط من الغزو، فقدنا سيرجيو فييرا دي ميلو و 21 عضواً من فريقه في هجوم شنيع بالقنابل على مقر الأمم المتحدة في بغداد.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، حاول وجود الأمم المتحدة في العراق - قدر استطاعته - استعادة السلام والاستقرار هناك في أعقاب انهيار مؤسسات البلد في عام 2003. ونرى أن الوقت قد حان لإجراء تقييم واقعي لما لا يزال ينبغي إنجازه.

في المفاوضات بشأن تجديد ولاية البعثة ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشرط الذي لا غنى عنه لقدرتنا على تقديم الدعم للعراق يتمثل في تلقي طلب من البلد المضيف. علاوة على ذلك، فإنه يوفر الإجابات على الاحتياجات والأولويات التي ينبغي أن تدعمها الأمم المتحدة على النحو الذي تحدده الدولة التي تطلب الدعم. في نهاية المطاف، وتمشيا مع سلطة المجلس المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يهدف استمرار وجود الأمم المتحدة في العراق إلى كفالة

ونحن نقدر وندعم الحوار الجاري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة المسائل المعلقة، بما في ذلك الإطار الانتخابي للانتخابات التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر. وكما أظهرت تجربة العراق، نعتقد أن الحوار المنتظم والمؤسسي والمنظم هو السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاقات دائمة تتماشى مع الدستور. والتعاون الوثيق بين بغداد وأربيل أمر حاسم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن في العراق. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الهجمات المستمرة، بما في ذلك تلك التي يرتكبها تنظيم داعش. ونشيد برئيس الوزراء ونؤيده لاتخاذ موقفاً قوياً في استعادة سلطة الدولة على الميليشيات المسلحة. وتؤيد ألبانيا بقوة سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وتدين إدانة قاطعة جميع المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار استقلاله السياسي واستقراره. ونشيد بانخراط العراق مع جيرانه سعياً إلى إقامة علاقات ودية في المنطقة وخارجها. ويحتاج أكثر من مليون مشرد داخلياً إلى مساعدة إنسانية وجهود مكثفة لإعادة إدماجهم بالكامل في المجتمع. ولم يعد تغير المناخ تهديداً يلوح في الأفق. ففي العراق، كما في أماكن أخرى، أصبحت عواقبه حقيقة ملموسة، حيث يكثر عدد الأيام التي تزيد فيها درجات الحرارة على 50 درجة مئوية بينما تطول وتشتد فترات الجفاف، الأمر يسبب ندرة شديدة في المياه. وبالتالي نرحب بمجموعة التدابير الجديدة التي وضعتها الحكومة لحماية المناخ والتنوع البيولوجي التي أعلن عنها في آذار/مارس. كما يعدُّ تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة للمياه خطوة إيجابية هامة في الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ.

في الختام، تكرر ألبانيا الإعراب عن تقديرها ودعمها للعمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتتطلع إلى إجراء مناقشات بناءً بشأن تجديد ولايتها وتعزيزها لتلبية احتياجات العراق.

**السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود بدايةً أن أتوجه بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها. أرحب بالوفد العراقي في جلسة اليوم وأشكر ممثلة المجتمع المدني على إحاطتها.

لهذا البلد وشعبه. ونشدد على أهمية استمرار تواصل المجتمع الدولي مع العراق، خاصة خلال هذه المرحلة التي تعمل فيها الحكومة على تجاوز تحديات العقود الماضية وإجراء الإصلاحات اللازمة بما يليب احتياجات الشعب العراقي. ونرحب في هذا السياق بما شهده العراق مؤخرا من تطورات إيجابية، شملت التوصل لاتفاق بين بغداد وأربيل لاستئناف تصدير النفط. ونأمل أن تشهد المرحلة المقبلة إحراز تقدم في كافة المسائل العالقة بين الجانبين، بما يشمل إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي على النحو الذي يدعم قطاعي النفط والاقتصاد في العراق. ومن المهم كذلك إتمام إجراءات اعتماد قانون الموازنة الاتحادي لارتباطها الوثيق بعجلة التنمية.

فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية المرتقبة في إقليم كردستان وانتخابات مجالس المحافظات، فإننا نحث على عقدها وفقا للجدول الزمني المحدد مع تعزيز المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة فيها.

وعلى الصعيد الأمني، نشيد بالجهود الحثيثة لمكافحة الإرهاب، والتي ساهمت في انخفاض وتيرة هجمات داعش في العراق خلال الربع الأول من العام الجاري إلى مستويات غير مسبوقة. ونؤكد أهمية مواصلة هذه المساعي، خاصة مع استمرار داعش في هجماته المدانة في عدد من المناطق العراقية وضد القوات الأمنية.

انتقالا إلى تداعيات تغير المناخ والتي تشكل تحديا كبيرا للعراق، خاصة من حيث تأثيرها على مختلف نواحي الحياة وتهديدها للأمن والاستقرار على المدى البعيد، فإننا نثني على الدور القيادي للحكومة في التصدي لمظاهر تغير المناخ وأزمة المياه ومبادراتها باستضافة مؤتمر حول المناخ إلى جانب عقدها مؤخرا مؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه. كما نحث على تكثيف التعاون الثنائي بين العراق ومختلف الدول في هذا الجانب ومواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمعالجة الشواغل البيئية في العراق.

نرى أن سعي العراق المنتظم نحو استعادة دوره الإيجابي في محيطه العربي والإقليمي، ضمن علاقات مبنية على حسن الجوار، من

التفويض الكامل للعراقيين للسيطرة على جميع جوانب الحياة في بلدهم. ومن شأن ذلك أن يمكن العراق من تحقيق كامل إمكاناته بوصفه دولة مستقلة ذات سيادة. ونرى أنه يمكن تحقيق ذلك الهدف على نحو أفضل عن طريق التركيز على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تدعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية على نحو فعال، فضلا عن ملكية الشعب العراقي لنظامه السياسي ومؤسساته. إننا ننظر بصورة إيجابية إلى الاقتراح الداعي إلى إجراء تقييم للتهديدات الحالية لسلم العراق وأمنه بما قد يمكن من تقديم توصيات تتعلق بولاية البعثة نفسها.

ولن يتسنى تحقيق الاستقرار والسلم المستدام في العراق إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك التطرف العنيف. وينبغي التشديد على تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه الشعب العراقي بوصفه أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب. كما لن يتسنى القضاء على التهديد الذي يشكله داعش في العراق عن طريق الجزاءات وآليات المساءلة وحدها. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المظالم التي يشعر بها السكان المهمشون. كما تتطلب مكافحة الإرهاب في العراق التعاون بين الدول. تؤكد البرازيل مجددا أنه ليس هناك حقا مشروعا في الدفاع عن النفس في مواجهة أي دولة من الدول باستثناء الرد على هجوم مسلح من قبل تلك الدولة.

أخيرا، وكما يبين تقرير للأمم العام الأخير عن تنفيذ القرار 2631 (2022) (S/2023/340) تشيد البرازيل بالجهود الحكومية لحل المسائل العالقة في الصلات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بما فيها المتعلقة بإدارة عائدات النفط. كما نشدد على أهمية التفاهم والتعاون المتبادلين بين الكيانات الحكومية مع مراعاة حق العراق في التنمية والسيادة الدائمة لشعب العراق على موارده الطبيعية. السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أشكر الممثلة الخاصة، السيدة جينين هينيس - بلاسختارت على إحاطتها الوافية. وترننا مشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة. كما استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة خانم لطيف.

في البداية نرحب بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق في آذار/مارس الماضي والتي جسدت دعم الأمم المتحدة المتواصل

ونكرر رأيه بأن الشفافية واستيعاب الجميع في العملية الانتخابية أمران حاسمان. ومن المشجع أن نرى تعاون العراق بصورة استباقية مع البلدان المجاورة له والمجتمع الدولي على جميع المستويات. وفيما يتعلق بمسألة ندرة المياه المرتبطة بالمناخ، على سبيل المثال، فإن استضافة العراق لمؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه ومشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 مثالان على استعداده للاستفادة من الحوار من أجل استكشاف حلول بشأن هذا التحدي عبر الإقليمي الحرج والحساس. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم ذلك التعاون المستمر.

وترحب اليابان أيضا بالتعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، كما ذكرت الممثلة الخاصة في عرضها لآخر المستجدات. وعلاوة على ذلك، لا يزال دور العراق البناء في بناء الثقة الإقليمية يشكل ركيزة للسلام والاستقرار في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشير مع التقدير إلى جهود الوساطة التي اضطلع بها العراق، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى، والتي ساعدت على إرساء الأساس لإبرام اتفاق تطبيع العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية. وينبغي عدم شن أي هجوم على أراضي العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان. إن من الشروط الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار في العراق، فضلاً عن علاقات حسن الجوار في المنطقة، ضمان الاحترام الكامل لسيادته وسلامته الإقليمية.

أخيراً، أظهرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التزاماً لا يتزعزع بدعم العراق على مدى السنوات العشرين الماضية. وأسهمت جهود البعثة الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني والإقليمي إسهاماً كبيراً في تحقيق استقرار العراق والمنطقة. وحتى بعد عقدين من إنشاء ولايتها، لا يزال دور البعثة أساسياً. وينبغي لنا، في مجلس الأمن، أن نجري مناقشات مستمرة بشأن تلك المسألة وأن نسعى إلى إيجاد أفضل نهج للبعثة وكيانات الأمم المتحدة في دعم حكومة العراق وشعبه لتحقيق الاستقرار والازدهار. وستواصل اليابان تقديم دعمها الكامل لعمل البعثة.

الجهود الهامة التي من شأنها تعزيز التواصل والحوار وبناء الجسور لدعم الاستقرار في المنطقة. كما نتمنّى مشاركات العراق الواسعة في عدد من الأطر والآليات الإقليمية بما يدعم حل قضايا المنطقة.

ومن جانب آخر، نأمل إحراز تقدم في مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والمحموظات الكويتية المفقودة. ونرحّب بإصدار رئيس وزراء العراق مرسوماً لإنشاء لجنة لدعم الأنشطة الرامية لتحديد أماكن المفقودين، مع تقديرنا لهذه الجهود المستمرة. ونؤكد على أهمية الحفاظ على التعاون الجاري بين البلدين بشأن هذا الملف الهام إلى أن يتم إغلاقه، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن. وفي إطار التجديد المرتقب لولاية البعثة، نؤكد أن دولة الإمارات حريصة على العمل مع أعضاء المجلس والتنسيق مع العراق لضمان التوصل إلى نص توافقي يتيح تقديم الدعم الملئ الذي يستجيب لاحتياجات العراق الراهنة.

وختاماً، نجدد دعمنا لسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه ورفضنا لأي تدخلات في شؤونه الداخلية، ونؤكد على تضامننا مع الشعب العراقي الشقيق في سعيه نحو التعافي وتطلعه لبناء مستقبل أفضل يعمه السلام والازدهار.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة جينين هينيس - بلاسختارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة خانم لطيف على إحاطتيهما.

نشهد تقدماً سياسياً مطرداً وتحسناً كبيراً في الحالة الأمنية في العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما تشكلت الحكومة الحالية. وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة بتخطيط وتنفيذ حكومة العراق بشكل عاجل للإصلاحات الاقتصادية والمالية والتزاماتها بمكافحة الفساد. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع حكومة العراق على بذل كل جهد ممكن لضمان أن تعود تلك المبادرات بالفائدة على جميع أبناء الشعب العراقي، بمن فيهم النساء والشباب والنازحون داخلياً.

وفيما يتعلق بانتخابات مجالس المحافظات، ننضم إلى الأمين العام في الترحيب باعتزام الحكومة إجرائها قبل نهاية عام 2023

الحرب. وتشكل خطة العمل للحيلولة دون تجنيد "قوات الحشد الشعبي" للأطفال أو استغلالهم أداة يمكن أن يسهم تنفيذها في الحد بشكل مستدام من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في حق القصر. ويجب على المجلس أن يرفض العنف وأن يدافع عن استقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. فالسلام في العراق يفضي إلى تحقيق السلام في المنطقة.

ستؤيد إكوادور تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسنة إضافية. ونأمل أيضاً أن تكون هناك إمكانية لإجراء استعراض استراتيجي مستقل للولاية، بالتشاور الوثيق مع حكومة العراق وجميع أصحاب المصلحة، مع اتباع نهج شامل جنسانياً. وفي عملية التوطيد تلك، يتحتم علينا أن ندعم حكومة العراق في تطبيق الاستراتيجيات التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة.

وأخيراً، ستكون المساعدة التي تقدمها البعثة أساسية أيضاً في بناء القدرات المؤسسية لتعزيز مشاركة جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية، ولا سيما النساء والشباب وممثلو الأقليات والعرقيات والأديان.

**السيدة إيفستيغنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** أشكر بدوري الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها المفصلة عن الحالة في جمهورية العراق. كما استمعنا بعناية فائقة إلى السيدة خانم لطيف، ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

إننا نتابع عن كثب الاتجاهات الإيجابية في الحالة السياسية الداخلية في العراق الصديق على خلفية استمرار الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود مجلس الوزراء، بقيادة السيد محمد شياع السوداني، ونؤيدها لتحسين الحالة الاجتماعية والسياسية في البلد، وضمان الاستقرار والأمن والقانون والنظام، وإجراء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. ونتوقع أن تواصل جميع القوى السياسية

**السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس - بلاسخت على المعلومات التي قدمتها لنا، والسيدة خانم لطيف على إحاطتها. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم للعراق في القاعة.

تؤيد إكوادور العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وترحب بنتائج الإجراءات التي اتخذتها الممثلة الخاصة لتعزيز السلام والمصالحة الوطنية والأمن في العراق. ونفق مع المبادئ التي تهدف حكومة العراق إلى تنفيذها من خلال خطة الإصلاح التي تتبناها، مع التركيز على مكافحة الفساد وإيجاد فرص العمل وتنويع الاقتصاد وتحسين تقديم الخدمات العامة. كما نشجع السلطات العراقية على مواصلة عملية المناقشة بغية اعتماد أطر قانونية جديدة بشأن المسائل ذات الأولوية من خلال نهج تشاركي ومتعدد أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

ووفقاً للقرار 2631 (2022)، فإن الحكم الفعال القائم على تنفيذ الأهداف الوطنية، فضلاً عن الاستقرار السياسي وتعزيز الظروف المفضية للرفاه والتنمية، عوامل لا غنى عنها لضمان إحراز تقدم في مجال بناء السلام. ونشجع على مواصلة وتعميق الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والمؤسسات في العراق من خلال عمليات مساهلة شفافاً، تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، متشياً مع أحكام القرار 1325 (2000). ويجب على العراق أن يعزز قنوات تعاونه على الصعيدين المحلي والإقليمي بغية التصدي لتحديات مثل خفض قيمة العملة الوطنية وأثار تغير المناخ، ولا سيما ندرة المياه، والاعتماد على المساعدة الإنسانية، وكذلك للتحديات التي تواجه تشجيع عودة النازحين وإعادة إدماجهم وإنشاء مؤسسات فعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ندين الهجمات المستمرة المنسوبة إلى تنظيم داعش والتي لا تزال، كما سمعنا من قبل، تهدد حياة المدنيين وسلامتهم على الرغم من انخفاض عددها مقارنة بالعام السابق. ونشجب وقوع خسائر في صفوف المدنيين بسبب الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ومخلفات

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الواضحة جداً، والسيدة لطيف على كلماتها عن حماية حقوق النساء والفتيات.

في البداية، أود أن أشيد بالعمل المتواصل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأن أشكر الفريق على جهوده. على مدى السنوات الـ 20 الماضية، اضطلعت البعثة بدور حيوي في دعم العراق والشعب العراقي. ونؤيد بقوة تجديد ولاية البعثة ونرحب بفرصة إجراء استعراض استراتيجي مستقل لضمان توافق البعثة مع التهديدات الحالية للسلام والأمن التي تواجه العراق.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الحكومة العراقية وتنفيذ برنامجها الإصلاحية الطموح. وعلى وجه الخصوص، ستكون الموافقة على الميزانية خطوة حاسمة في تنفيذ أولويات الحكومة، بما في ذلك الإصلاح الاقتصادي وتنويع الطاقة. ونرحب بالخطوات التي اتخذت بالفعل للتصدي للفساد وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية والبدء في التحول إلى الطاقة الخضراء.

كما نشيد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لإيجاد حلول دائمة لمعالجة أزمة النزوح في العراق، وتوفير الخدمات الأساسية ودعم الناجين من النزاع، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات. ونواصل تشجيع المزيد من تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، بما في ذلك من خلال توزيع التعويضات على الناجيات في الوقت المناسب. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لدعم المساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك معالجة الجرائم المروعة التي ارتكبتها داعش ومقاواة مرتكبيها بفعالية.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها بشأن إقليم كردستان ونحث برلمان إقليم كردستان وحكومة إقليم كردستان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إمكانية إجراء الانتخابات المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر، دون مزيد من التأجيل. ويتعين على جميع الأطراف أن تكفل عملية انتخابية تلتزم بالمعايير الدولية وتدعم حقوق جميع المواطنين، بمن فيهم النساء والأقليات، في المشاركة في

العراقية التصرف بمسؤولية وأن تسعى جاهدة إلى حل الخلافات القائمة من خلال الحوار البناء حصراً ولصالح جميع الطوائف العرقية والدينية والفتات الاجتماعية.

وفي ذلك السياق، نؤيد استمرار المفاوضات الموضوعية بين السلطات الاتحادية في بغداد ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق بشأن جميع المسائل المعلقة المتنازع عليها، ولا سيما في صناعة النفط والغاز. ونحن مقتنعون بأن حل هذه المسائل سيساعد على تحقيق الإمكانيات الاقتصادية للبلاد بشكل فعال، لصالح الأكراد والشعب العراقي بأسره.

ووفقاً لأحدث تقرير للأمين العام (S/2023/340)، لا تزال مختلف محافظات الجمهورية مستهدفة بهجمات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذين يزعمون بذلك استقرار الأمن الإقليمي الهش أصلاً. ويساورنا القلق إزاء النشاط العسكري في الأجزاء الشمالية من البلاد، بما في ذلك منطقة الحكم الذاتي في كردستان. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد مرة أخرى أن التحديات والتهديدات المتبقية لا يمكن مواجهتها بفعالية إلا من خلال أوسع تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا نزال نرى أنه يجب على جميع الأطراف التي تشارك في مكافحة الإرهاب في العراق أن تحترم سيادة الدولة العراقية وأن تتسق أعمالها مع السلطات الرسمية.

ونلاحظ أن التطبيع المستدام في العراق لا تزال تعوقه محاولات بعض البلدان للاستفادة من الخلافات بين العراقيين. ومن غير المقبول تحويل البلد إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية والمواجهة الإقليمية. ونقدر تقديراً عالياً جهود بغداد لبناء علاقات حسن الجوار وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الخطوات التي اتخذها العراق لتحقيق استقرار الحالة الإقليمية العامة.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقراره، ودعمنا الثابت لمختلف أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي سيبليغ عمرها 20 عاماً في آب/أغسطس. ونؤيد تمديد ولايتها، التي تنتهي في 31 أيار/مايو.

السلمي، وبشكل أعم حماية الحيز المتاح للمجتمع المدني. ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نرحب بأنشطة البعثة لمساعدة الحكومة في تلك المجالات.

ثانياً، إن حماية الأقليات والفئات الأكثر ضعفاً أمر أساسي للتماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، نرحب سويسرا بجهود العراق لإيجاد حلول دائمة للعراقيين النازحين داخلياً. إن تزويدهم بالوثائق المدنية اللازمة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك تعليم الأطفال، أمر أساسي. ونذكر التقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات من خلال توزيع الدفعات الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة إدماج الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع تستحق المعالجة، ولا سيما بمعالجة العقبات الإدارية التي تواجه الإبلاغ عن هذه الحالات.

ثالثاً، نرحب سويسرا بانضمام العراق إلى اتفاقية عام 1992 لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. ونرحب بعقد المؤتمرين المعنيين بالمياه وتغير المناخ في بغداد والبصرة على التوالي. والواقع أن تغير المناخ عامل مزعزع للاستقرار في العراق، حيث يسهم في الجفاف وندرة المياه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الزراعة وسبل العيش، مما يعزز تهديدات الاضطرابات الاجتماعية والنزوح الداخلي. وكل تدبير يرمي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ يخدم أيضاً غرضاً وقائياً. ولهذا السبب، نعتقد سويسرا أنه ينبغي الحفاظ على الجوانب المتعلقة بتغير المناخ وتعزيزها في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وفيما يتعلق بالمفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، نرحب بالجهود الجارية لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة، بما في ذلك مسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، ولا سيما المحفوظات الوطنية. وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بسيادة العراق وسلامته الإقليمية، وأن أشكر العراق على جهوده لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في المنطقة من خلال تيسير الحوار. ومن واجب مجلس الأمن أن يدعم

العملية الديمقراطية. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمتها الممثلة الخاصة بشأن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة.

ونشيد بتركيز العراق على علاقاته الإقليمية ونرحب بدور الممثلة الخاصة في دعم الحوار الإقليمي. وبينما لا نزال نرى الآثار الضارة لتغير المناخ، فإن مشاركة الممثلة الخاصة في القضايا البيئية العابرة للحدود قيمة بشكل خاص.

ومرة أخرى، أود أن أجدد التزام المملكة المتحدة باستقرار العراق وأمنه وبالذور الداعم الأساسي للبعثة. ونتطلع إلى المشاركة في مزيد من المناقشات بشأن تجديد الولاية في الأيام المقبلة.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق والسيدة خانم لطيف على إحاطتهما. وتشيد سويسرا بعمل الممثلة الخاصة وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال ما يقرب من 20 عاماً، ونرحب بحضور ممثل العراق بيننا.

وترحب سويسرا ببرنامج الإصلاح الذي تضطلع به الحكومة العراقية والذي يشمل مكافحة الفساد، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومكافحة تغير المناخ، وحماية حقوق الإنسان. ونشجع الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ تلك الإصلاحات وبالتالي تلبية التطلعات المشروعة للشعب العراقي.

وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة:

أولاً، نرحب بتمثيل المرأة في البرلمان والحكومة ونشجع العراق على البناء على ذلك لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة في جميع جوانب الحياة. وكما ذكرت السيدة لطيف من فورها، فإن الموافقة على قانون مكافحة العنف المنزلي ستكون خطوة هامة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مواصلة الجهود الرامية إلى حماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع

العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، تشهد العلاقات حالياً مرحلة جديدة من التقارب خصوصاً بعد التوصل إلى تفاهات تتعلق بحصة الإقليم في الموازنة المالية للبلاد، وتوقيع اتفاق النفط والغاز المؤقت، لحين إقرار البرلمان العراقي لقانون النفط والغاز. وسيسهّم هذا الاتفاق في نجاح جهود الطرفين في تحسين العلاقات وحل القضايا العالقة بينهما، كالحلاف حول بعض المواد الدستورية، والأراضي المختلف عليها، وصولاً إلى تصفير جميع المشاكل.

أما الملف الأمني، وبالرغم من اضمحلال تواجد المنظمات الإرهابية على الأرض، إلا أن العراق يواصل تعاونه مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لمكافحة الفكر المتطرف والقضاء عليه نهائياً، فضلاً عن التعاون مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن جرائمه المرتكبة في العراق. ويواصل العراق تعاونه وحرصه على إنجاز مهمة بعثة الناتو في العراق، والتي تتمثل في تدريب قوات الأمن العراقية وتقديم المشورة العسكرية بالتعاون مع وزارة الدفاع ومستشارية الأمن القومي، بناء على مخرجات زيارة السيد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى بروكسل الشهر الماضي، ولقائه أمين عام الناتو.

ويكرر العراق دعواته إلى احترام سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه، ويؤكد ضرورة احترام المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام سيادة الدول الأخرى ومبادئ حسن الجوار.

بالنسبة لدعم المناطق المحررة واللاجئين، يضم مخيم الهول حوالي 60 ألف شخص نصفهم عراقيون، والحكومة تبذل جهوداً نموذجية بإعادة 150 عائلة عراقية شهرياً وإدخالها في مخيم الجدعة لتأهيلها أمنياً ونفسياً. كما تلتزم الحكومة بالتنفيذ الكامل لاتفاق سنجار، والسماح بالعودة الطوعية والأمنة والكرامة للأيزيديين إلى ديارهم.

ويحث العراق البلدان الأخرى والمجتمع الدولي على تحمل المسؤولية وتكثيف الجهود واتخاذ الإجراءات الضرورية لتيسير عودة مواطنيها في مخيم الهول والأماكن الأخرى إلى أوطانهم، بالاستفادة

العراق وهو يواصل رحلته نحو مستقبل مستقر ومزدهر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستشارك سويسرا في المفاوضات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة.

وأستأنف الآن مهامه بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

**السيد فتح (العراق):** اسمحو لي أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة رئيسة مجلس الأمن السفيرة باسكال بيرسفيل الممثلة الدائمة لسويسرا على رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أتقدم بالشكر أيضاً لسعادة السفير فاسيلي نيبينزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. كذلك، أقدم الشكر لسعادة السيدة جينين هينيس بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الإحاطة التي قدمتها. وأخذ علماً بإحاطة الناشطة المدنية، السيدة خانم لطيف.

تعمل حكومة العراق عملاً دؤوباً وفق مبدأ الشراكة الوطنية لتحقيق أهداف مناهجها الوزاري الإصلاحية الطموح، وتنويع الاقتصاد، وبناء مؤسسات ديمقراطية وأمنية أقوى، ومحاربة السلاح المنفلت، وتغليب قدر أكبر من المساءلة، وإرساء أمن واستقرار العراق، والنهوض بحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وإنهاء ملف النازحين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع العراقيين. كما تؤكد الحكومة استمرارها والتزامها بمعالجة التحديات التي تواجه العراق، بما في ذلك مكافحة الفساد الإداري والمالي والتضخم، وإصلاحات جذرية للنظام المالي والمصرفي ليتماشى مع النظام العالمي، ومعالجة أزمة الكهرباء، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وتحسين الخدمات العامة، وإيجاد فرص عمل لجميع العراقيين وفي مقدمتهم الشباب، وضمان حصة العراق المائية، وتحسين الإنتاج الزراعي وزيادته. كذلك، فإن الجهود متواصلة في العراق للإعداد إلى إقامة مؤتمر بغداد الثالث للشراكة والتعاون في الربع الأخير من هذا العام، وسيتم التركيز فيه على المواضيع الاقتصادية، وهي أولوية الحكومة العراقية الحالية في برنامجها.

اسمحو لي أن أعرض على حضراتكم إجازاً لأهم التطورات التي حدثت في العراق خلال الأشهر الأربعة الماضية. فيما يخص

عمل مؤسسات ودوائر تمكين المرأة لتحسين المشاركة وتوسيع تأثير النساء في القرار السياسي.

وفي مجال حقوق الإنسان، يستعد العراق لاستضافة الدورة 52 في بداية أيلول/سبتمبر من العام الجاري لاجتماعات اللجنة العربية لحقوق الإنسان استناداً إلى إقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري لتوصية اللجنة المذكورة.

كما وقع العراق والأمم المتحدة بتاريخ 30 آذار/مارس 2023، خطة العمل الخاصة بمنع استخدام وتجنيب الأطفال كخطوة أساسية في تحسين الوضع. وتواصل المفوضية العليا لحقوق الإنسان متابعة مسؤولياتها والأعمال المناطة بها، ومن ذلك توثيق مطالب المتظاهرين المختلفة والحرص على تواجد القوات الأمنية لحمايتهم ومتابعة احتياجات نزلاء السجون ودور الأيتام ودور المسنين.

كما هنالك تعاون حثيث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية في قضاء الحويجة وناحية الرياض، والاطلاع على الواقع التعليمي والصحي ومتابعة الخدمات المقدمة لقاطني مخيم ناحية ديبكة في قضاء مخمور في أربيل. كما تمت المشاركة في الاجتماع الأول للجنة الخاصة بتفعيل أحكام قانون الاتجار بالبشر ومناقشة الإجراءات والآليات الخاصة برصد ظاهرة التسول وموضوع العمالة الأجنبية والحالات المشبوهة كالتسول والابتزاز الإلكتروني وغيرها من الحالات السلبية في المجتمع.

وفيما يخص مكافحة التصحر والتصدي للتغير المناخي، فقد شارك العراق بوفد رفيع المستوى في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل المعنون "الماء من أجل التنمية المستدامة"، وشارك بمداخلات مهمة في العديد من الأحداث الجانبية التي عقدت على هامشه برئاسة رئيس الجمهورية.

ويؤشر انضمام العراق إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية كأول دولة عربية، والدولة ذات التسلسل 49 في العالم، على جدية العراق في التفاوض والتعاون مع

من الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من سورية والعراق، وتوفير الظروف الآمنة والكرامة وذلك استرشاداً بالقانون الدولي ومصالح الأطفال الفضلي، خصوصاً وأن أعمار ما يقرب من نصف سكان مخيم الهول تقل عن 12 عاماً، لا يجدون لهم مخرجاً من ظروف يائسة من الحرمان من حقوقهم ومن الاستضعاف والتهميش. وهنا، يؤكد العراق حاجته إلى دعم المجتمع الدولي في استرداد المطلوبين من الإرهابيين وإيقاف تمويلهم.

بخصوص القطاع الاقتصادي، تركز الحكومة العراقية الآن استثماراتها على البنى التحتية الجديدة بهدف تنويع وتطوير قطاعات الإنتاج الأخرى، مثل الصناعة والبناء، والزراعة، والطاقة المتجددة، والاتصالات. وتحرص، لتحقيق هذا الغرض، على إنشاء نظام بنية تحتية حديثة متعدد الوسائط يتألف من موانئ ومطارات وطرق سريعة وخطوط سكك حديدية تربط العراق بدول الجوار ودول الخليج كالإمارات وعمان وقطر. والعراق منفتح على كل الدول للتعاون في مجالات الشراكات الاقتصادية، وهناك لجان تعمل على مشاريع اقتصادية تمثل شراكات منتجة بين العراق والأشقاء في المنطقة وباقي العالم.

وتولي الحكومة العراقية أهمية كبيرة للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي الحيوي لسوق الطاقة في العالم. كما تقوم الحكومة العراقية بمراجعة شهرية لبيئة الاستثمار في العراق وتعمل على تحسينها من خلال القرارات والتشريعات. ويقوم المجلس الوزاري الاقتصادي بالتركيز على إشراك القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تعمل الحكومة على حل مشكلة الاتجاه للتوظيف في القطاع الحكومي حصراً، والبرلمان بصدد التصويت على قانون النقاعد الموحد الذي سيمثل إصلاحاً هيكلياً مهماً، ودعماً كبيراً للقطاع الخاص.

فيما يخص مجال تمكين المرأة، العراق ملتزم بالاتفاقيات الدولية الخاصة بدعم المرأة والأسرة في الحياة السياسية والتشريعية والتنفيذية. وإن حقيقة وجود 96 امرأة نائب في مجلس النواب، و 116 قاضية وثلاث وزيرات في الحكومة الحالية دليل على المشاركة في الحياة السياسية من أوسع أبوابها. كما تعمل الحكومة العراقية على تفعيل

ويوجه العراق دوماً شكره وتقديره للجهود الحثيثة التي تؤديها اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال رئاستها للجنة الثلاثية المعنية بمتابعة وإنهاء ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى. ويتعهد بمواصلة التعاون معها ومع كل الجهات التي تساعد هذا الملف في تحقيق غاياته.

ختاماً، أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على موقف الأمم المتحدة الثابت في دعم العراق واحترام سيادته ووحدة أراضيه، والذي أكد مجدداً خلال زيارته إلى العراق برفقة سعادة السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام في الفترة 1-2 شباط/فبراير 2023. وأثمن عالياً استمرار المجتمع الدولي بدعمه لنا في مسيرتنا لتحقيق الرفاهية والاستقرار للشعب العراقي. وأود الإشارة إلى أن بلدي ممتن للجهود الحثيثة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتشرف بطلب تمديد ولاية البعثة لعام آخر، مع إبداء الرأي بأهمية إجراء تقييم مستقل لعملها ونشاطها ومستقبلها، بما يمكن أن يفضي إلى تقليص ولايتها ضمن المجالات التي ترغب بها الحكومة العراقية. كما نصل شكرنا إلى الفريق القطري الممثل لعدد من منظمات الأمم المتحدة التخصصية والصناديق المخصصة لتقديم الاستجابة الإنسانية الأساسية.

**الرئيسة (تكلت بالفرنسية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.

الدول المجاورة، وتولي زمام الأمور في حماية نهري دجلة والفرات من الجفاف. كما يؤكد نجاح العراق في دبلوماسية المياه لتأمين حق العراقيين المشروع في الحصول على حصتهم المائية العادلة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والتخلص من تأثيرات الجفاف السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتبعاته التي لا تقتصر فقط على زيادة الهشاشة البيئية وارتفاع درجات الحرارة الحارقة والتصحر الجامح، بل تؤثر على قطاعات الأمن الغذائي والصحة والنقل، وتسبب النزوح والتغير الديموغرافي، وتهدد التنوع الأحيائي والمواقع التاريخية المدرجة على لائحة التراث العالمي، والأراضي الرطبة المصنفة وفقاً لاتفاقية رامسار. ومن هنا يؤكد العراق التزامه بدعم الجهود الدولية للحد من أزمة المياه وتقليل الفوائد ومكافحة ارتفاع معدلات الملوحة، وتفعيل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود بما يضمن التوزيع العادل بين الدول المتشاطئة، ومحاربة ظاهرة الشح المائي التي أدت إلى جفاف الأنهار والأهوار والبحيرات، والتركيز على تفعيل التعاون مع دول الجوار للوصول إلى إدارة متكاملة ومنصفة للموارد المائية العابرة للحدود.

أما بالنسبة للعلاقة مع دولة الكويت الشقيقة، يحرص العراق على ديمومة علاقته الطيبة مع دولة الكويت، ويعمل على تعزيزها وصونها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بما يعود على البلدين الشقيقين بالاستقرار والازدهار. كما تتواصل المباحثات والحوار المشترك في الجوانب الفنية والقانونية لاستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة 162، إذ استضافت بغداد في 19 شباط/فبراير 2023 الجولة الخامسة من اجتماعات اللجنة العراقية - الكويتية المشتركة، وقد عقدت مؤخراً جولة اللجنة السادسة باستضافة الكويت.